E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/132
7 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة من السفير والقائم بالأعمال مؤقتا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان

أتشرف بأن أحيل طي هذا بيانا من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن وثيقة وزعتها البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/49/813).

وسأكون ممتنا لو تكرمتم باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية للدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان، في اطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(التوقيع): فلاديمير بافيتشيفيتش

مرفق

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدلى وزير خارجية هنغاريا لازلوكوفاكس، بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بـ"بيان عن الحالة في كوسوفو" وزعته البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة بجنيف في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

إن هذا البيان الذي لم يكن له ما يبرره يشكل إساءة استخدام لموضوع حقوق الإنسان الذي يدعي أنه يتصل به، فضلا عن إساءة استخدام لمركز الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إذ يسعى هذا البيان إلى عرض صورة مشوهة عن القبض على أعضاء في منظمة غير مشروعة شبه عسكرية وشبه بوليسية في كوسوفو وميتوهيا، أنشئت لغرض الانفصال المسلح بالقوة لجزء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إذ يصوره باعتباره "قمعا" و"انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية" وللمعايير الجوهرية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا". وفي هذا الصدد أشير إلى بعض "الأحداث" في السنجق وفويفودينا، بدون أي توضيح لما يمكن أن تتصل به. فهذا البيان غير المدعوم بأدلة يشكل تدخلا مباشرا في شؤون داخلية ومحاولة لتدويل مسألة داخلية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بحجة الانشغال بحقوق الإنسان.

وإنما ينبغي لوزير خارجية هنغاريا أن يكون افضل معرفة بكثير بالحالة الفعلية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففي تلك الحالة، سيعكس بيانه، على غرار البيانات السابقة للحكومة الهنغارية، درجة أكبر من النوايا الطيبة إزاء يوغوسلافيا المجاورة. ومن الطبيعي أن يتوقع من وزير الخارجية استكمال معرفته بالحقائق قبل إصدار مثل هذه البيانات القاطعة وقبل إبداء مثل هذا الانشغال بأشخاص معتقلين ظلما، بل وحتى طلب الافراج عنهم. فالوظيفة تعني أيضا المعرفة بأن دستور يوغوسلافيا وقوانينها تكفل حقوق الإنسان والحريات لكل أعضاء الأقليات القومية وفقا للمعايير الأوروبية والعالمية السارية. ان سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تمارس أقصى جهودها أيضا في الظروف الحالية التي تفرضها الجزاءات الظالمة، لكي تؤمن ممارسة كل المواطنين اليوغوسلافيين، بغض النظر عن قوميتهم، كل حقوقهم والتزاماتهم المكفولة دستوريا.

لذا كان من دواعي الدهشة أن تُصوَّر، بدون أي أساس كانتهاك لحقوق الإنسان، إجراءات مشروعة اتخذتها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحماية النظام الدستوري، وهو ما كان سيفعله أي بلد في حالة مماثلة، فما من دولة تؤيد سيادة القانون تسمح في أراضيها بإنشاء قوات غير قانونية شبه عسكرية وشبه بوليسية وبأنشطتها، ناهيك عن النشاط الموجه نحو تدمير النظام الدستوري الديمقراطي بالقوة.

وأيا كانت الصفة التي أدلى بها السيد كوفاكس ببيانه فإن طريقة إدلائه به واختياره لكلماته فيه يعنيان طلبات غير مشروطة من دولة ذات سيادة ويشكلان موقفا لا يمكن قبوله ازاء تلك الدولة، ولا يساهمان في تنمية علاقات حسن الجوار بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهنغاريا. فبدلا من طلبات "العودة غير المشروطة لبعثة الأمد الطويل التابعة للمؤتمر الى هذه المناطق الثلاث" كان المتوقع من وزير الخارجية كوفاكس، بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بدء مبادرة لعودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عودة كاملة الى المؤتمر، فينفتح الباب أمام إجراء مفاوضات جديدة بشأن استئناف بعثات تابعة للمؤتمر على غرار البعثات التي انتهت ولايتها. فعودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى

المؤتمر، الذي كانت هي من مؤسسيه، ليس في صالح جمهورية يوغوسلافيا الا تحادية وهنغاريا فقط وانما أيضا في صالح الأمن والسلم والتعاون في أوروبا.

ان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، باعتبارها دولة مشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من الدول التي أسسته، تظل ملتزمة بكل مبادئه، فهي مصممة دوما على تطوير علاقات حسن الجوار على أساس المساواة والاحترام المتبادل التام وعدم التدخل، وهذا أمر في صالح كل بلدان المنطقة وأوروبا. ومثل هذا الموقف هو المتوقع من كل الدول المجاورة والدول المشاركة في المؤتمر.

لذا نطلب الى هنغاريا تعديل أنشطتها في المحافل والمنظمات الدولية بما يتناسب مع توجهها المعلن ومصلحتها المعلنة فيما يتعلق بتطوير التعاون والعلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أساس حسن الجوار، وهو ما أُكِّد خلال محادثات ثنائية، بما في ذلك الاجتماع بين رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زوران ليليتش ورئيس جمهورية هنغاريا أربد غونتس.

- - - - -